

ثورة البيكيني: النسوية من العظمة إلى البؤس

لينا كنوش

هذه الإصلاحات التي تهدف إلى إلغاء التمييز القانوني الموروث من قانون الأحوال الشخصية، ما زال وضع المرأة الجزائرية صعباً. وتفشّر عالة الاجتماع والعضو في شبكة التفكير والنشاط لفائدة النساء والأطفال ضحايا العنف (وسيلة) فاطمة أوصديق، حدود هذا الاعتراف القانوني بحقوق المرأة، ففي مقابلة سابقة لها مع «الأخبار»، تقول أوصديق إنه «عندما اعتمد قانون مكافحة العنف الجنسي، قُدّم إلى العالم بالرغم من أنه تضمن فقررة تنص على أنه قبل صدور الحكم، يمكن المرأة أن تسامح زوجها، وفي هذه الحالة تُسقط الدعوى وتخسر الدولة صفة المدعي. ولكن المرأة التي تفتقر إلى مسكن ووظيفة والتي لها أطفال، مجبرة على مسامحة زوجها، لأن عائلتها ستذهب إلى مركز الشرطة لتحميلها المسؤولية. لهذا السبب لطلما ندّنا بهذه الفقرة. فحتى قبل اعتماد هذا النص القانوني مارسنا الضغوط على أعضاء البرلمان النساء وشاركنا في حوار (في صحيفة Liberté-Algérie) للتنبؤ بهذه الفقرة التي جرى تبنيها رغم كل تلك الجهود. لذا فقد أفرغ القانون من مضمونه».

فضلاً عن ذلك، لم تشهد التطورات في هذه المسألة إعادة نظر في علاقات القوة بين الرجل والمرأة التي تحمل تقيلاً تاريخياً واجتماعياً. علماً أن قضية تحسين وضع المرأة وتعزيز المساواة لا يمكن أن تُدرس بمعزل عن قضايا المجتمع بأسره. لذا، إن مشكلة خطاب حملة ارتداء البيكيني تكمن في أنه يطمس تماماً النقاش في مسألة علاقات المكونات والطبقات. فالمرأة قبل أن ترتدي البيكيني تنتمي إلى طبقة اجتماعية تفرض مصالحها. وبالتالي، إن حصر النشاط النسوي في مسائل مثل «اللباس» أو في متاهات دلالية ينتج شعوراً ب«الانتماء المجنّس» يطغى على الانتماء الطبقي، مع أن الأخير هو الخطر الوحيد الذي يهدد الأوليغارشية الليبرالية المتطرفة. فكما تحلل العالمة السياسية فرنسواز فيرجيس، في مقابلة مع موقع «البديل التحرري» (Alternative libertaire) بشأن كتابها «بطون النساء»، أن «حقوق المرأة أمر أساسي ولكنها يجب ألا تشكل أفق عملية التحرر. فامتلاك المرأة هذه الحقوق لا يعني تحرير المجتمع، إذ إن قسماً من النساء لن يحصل على حقوقه بسبب انتماءاته الطبقيّة (والعرقية، إذا صح التعبير). علاوة على ذلك، إن أفق الحركة النسوية هو تحرير المجتمع برمته».

المعايير الثقافية الذكورية أساساً إلى انتقاد أو تمجيد لباس معين. فالنسويات الجزائريات اللواتي يعترن من خلال لباسهن عن انتماءاتهن الدينية أو عن تقاليدهن قد خرجن من الحيّز المغلق للمشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية. وبفضل تعليمهنّ الواسع، تمكنت هؤلاء النسويات من تحقيق طموحاتهنّ الخاصة والمهنية ومن الدخول إلى ميادين كانت حكراً على الرجال في السابق. ولفهم هذا التطور ينبغي للمرء أن يعي المسار التاريخي للحركة النسوية الجزائرية التي تنهل من قيم الكفاح ضد الاستعمار.

لما كان الدور الريادي للمجاهدات الجزائريات إبان ثورة التحرير ونضالهنّ للمساواة قد شهد «تراجعا» بعد الاستقلال، فكذلك الحال بالنسبة إلى «الحركة النسوية» التي اتخذت مساراً جديداً منذ نهاية الحرب الأهلية. ففي مقال مهم حول «الجزائريات وحرب التحرير الوطنية: دخول المرأة إلى الحيز العام خلال الحرب وفي فترة ما بعد الحرب»، تتناول أستاذة اللسانيات الاجتماعية العربية في جامعة الجزائر خولة طالب الإبراهيمي، الدور التاريخي للمرأة في ثورة التحرير الجزائرية، قائلة: «في فترة زمنية قصيرة جداً، اقتحمت نساء وفتيات يافعات عالم الرجال والحرب فجأة، فهذهن الحد التقليدي بين الذكوري، وبين الحيز الداخلي، العائلي والخاص، الذي كان مخصصاً للمرأة وللعالم النسائي».

وبعد عام 1962 (عام الاستقلال)، وفي سياق إعادته النظر في مكتسبات الثورة المتعلقة بحقوق المرأة، دفع التيار المحافظ في حزب «جبهة التحرير الوطنية» باتجاه تبني قانون الأسرة (1984) الذي تضمن عدة مواد فيها تمييز ضد المرأة والذي عارضته المجاهدات السابقات بشدة. وبقيت الحال كذلك إلى أن أطلق رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وعوداً عام 2001 بفتح مسار الإصلاحات. وقد انطلقت عجلة الإصلاح مع تجريم التحرش الجنسي (2004) وتخصيص صندوق لتأمين النفقات الغنائية إذا كان الزوج عاجزاً عن تسديدها (2012) ومنع النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب من قتل إرهابيين في سنوات الإرهاب حق الحصول على تعويض (2014)، إلخ.

وقد تحقق هذا التقدم الطفيف نتيجة نضال التيار النسوية الجزائرية التي نجحت في فرض تعديل قوانين الأحوال الشخصية كضرورة أساسية. لكن بالرغم من

لم تخمد بعد المواجهة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن مسألة ارتداء لباس «البيكيني» على الشاطئ بين تيار «محافظ» من جهة ومجموعة من الناشطات المدافعات عن الحريات الشخصية على شبكة الإنترنت من جهة أخرى. وقد تضاعفت حماسة النساء المجهولات الهوية اللواتي أطلقن الحملة لحتّ النساء على ارتداء البيكيني منذ 5 تموز/يونيو، ذكرى استقلال الجزائر، إذ نظمن عدة تجمعات في منتجعات السباحة في مدينتي عنابة ووهران. وحتى تاريخ كتابة هذه المقالة، كانت المجموعة على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، حيث تُنظّم أنشطة «السباحة السياسية» هذه، تضم أكثر من 3000 مشاركة.

لكن بمعزل عن التغطية الإعلامية لهذه الأنشطة في الإعلام الأجنبي والنقاشات المتشنجة التي تجري بشأنها على شبكة الإنترنت، لا يحظى الخطاب غير المنتج لهؤلاء «النسويات» بأي صدئ إيجابي في الجزائر. ففي مقال نُشر في مجلة «غرازيا» (Grazia) النسوية الفرنسية، قالت إحدى منظمات الحملة، «سارة، 27 عاماً»، إنه لكي تؤثر الحملة في المجتمع الجزائري، يجب أن يعتاد «آلاف المتلصقين الأمور التي يعتبرونها ممنوعة»، مشددة على أن منظمات الحملة «لا يردن تغيير نظرة هؤلاء الأشخاص إلى الأمور، بل فقط غرس روح التسامح وقبول الآخر في نفوسهم». ولكن هذه الجملة الأخيرة تكفي لإيضاح «اللامعنى السياسي» للحملة التي يجري تصويرها على هذا النحو. فالاستراتيجيات النسوية تهدف إلى بذل الجهود لتقويض الممارسات الأبوية داخل المجتمع من أجل تحسين وضع المرأة في الميدان الاجتماعي. الاقتصادي والسياسي والخاص. لكن هذه القدرة على العمل وعلى مقاومة الهيمنة الأبوية لا تنبع من ممارسات تتناقض جذرياً مع المعايير الاجتماعية. لذا، فمن خلال السعي إلى تسييس مسألة ارتداء البيكيني على الشواطئ عبر حملة هدفها المُعلن هو «غرس روح التسامح» (وهذا المفهوم بذاته عرضة للتأويل بين مجتمع وآخر بناءً على السياقات الاجتماعية - الثقافية وعلاقات القوة داخل المجتمع)، تعيد هذه الحملة إنتاج الصور النمطية للخطاب الذي يُفرغ النسوية من أي مضمون اجتماعي. أولاً، لا يهدف اعتماد ممارسات جديدة لمناهضة هيمنة

العالم!



السياسي والخلافات بين قطر ودول المقاطعة.

إلا أن عدم إجابة الرياض حتى عن استفسارات من هذا النوع تطلب ضمانات بشأن سلامة الحجاج، يدل على البعد السياسي للأزمة، وانعكاس الخلاف الخليجي على ملف الحج «النفط الأبيض» للمملكة. وكان الوجبة الجديدة من العقوبات التي جرى التلويح بها من قبل الدول الأربع المقاطعة للدوحة (السعودية والإمارات ومصر والبحرين)، ولم تفرّ أمس في اجتماع المنامة الذي كبر التمسك بالمطالب الـ 13، تشمل بنداً غير معلن هو عدم استقبال الحجاج القطريين.

وتفسر هذه النيات السعودية أموراً ثلاثة: رفض التواصل بين السلطات المعنية بشأن تقديم ضمانات السلامة، وعدم فتح المعابر البرية أمام المعتمرين والحجاج القطريين، وقبول الرياض بالتفاوض مع طهران بشأن تأمين الحجاج الإيرانيين ومن ثم التوصل إلى اتفاق على عكس ما يحدث مع قطر.

في سياق متصل، قال مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، إن «أمن الحجاج وحفظ كرامتهم» هما «مسؤولية الدولة التي ترعى شؤون الحرمين الشريفين، وهي قضية مهمة جداً بالنسبة إلينا، فنحن لن ننسى ما حدث في منى قبل عامين، ونطالب بحفظ أمن وكرامة الحجاج كي لا تتكرر حوادث مأسوية مشابهة. ونطالب ببقية الدول الإسلامية بوضع أمن الحجاج على رأس أولوياتهم».

ودعا، في حديث إلى حجاج إيرانيين أمس، إلى تجنب أي «سلوك في الحج من شأنه إثارة الخلافات بين المسلمين». كلام خامنئي تزامن مع انطلاق الدفعة الأولى من الحجاج الإيرانيين الذين يقدر وصولهم إلى أكثر من 80 ألف حاج هذا العام، وذلك للمرة الأولى بعد مقاطعة طهران للحج العام الماضي عقب فاجعة منى التي راح ضحيتها مئات الإيرانيين. (الأخبار)

تقرير

«الدستورية العليا» تؤجل النظر في «مصرية» تيران وصنافير

تشهد وزارة الداخلية

المصرية استنفاراً «غير

مسيوق» بعد بيان تهديدي

صادر عن حركة «حسم».

في وقت أجلت فيه

المحكمة الدستورية العليا

النظر في دعوى التنازع

في قضية مصرية تيران

وصنافير

القاهرة - جلال خيرت

أجلت المحكمة الدستورية العليا النظر في الدعوىين المقامتين من قبل الحكومة المصرية بغرض إثبات عدم مصرية جزيرتي تيران وصنافير، وذلك لشهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وبرغم مطالبة الدفاع والحكومة بحجز القضية للحكم، قررت «الدستورية» تأجيل منازعتي التنفيذ اللتين أقامتتهما الحكومة لوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري الصادر في 21 حزيران/ يونيو 2016 ببطلان اتفاقية

ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية.

ورد ممثل هيئة قضايا الدولة التي تمثل الحكومة، على تقرير المفوضين الذي عادة ما تأخذ المحكمة به، بأن الحدود التي وضعتها الأحكام المتوالية للمحكمة الدستورية العليا تحول دون نظر مجلس الدولة في مسألة ترسيم الحدود البحرية باعتبارها من «أعمال السيادة»؛ فيما دفع الناشط الحقوقي والمحامي خالد علي بعدم قبول الدعوى لمخالفتها المادة 50 من قانون المحكمة الدستورية العليا، وانقضاء شرط الارتباط المنطقي بين المنازعة والأحكام المذكورة بها وحكم القضاء الإداري، مؤكداً أنه يتفق مع مبادئ المحكمة الدستورية بشأن تطبيق نظرية «أعمال السيادة».

وتناول علي قرار رئيس المحكمة الدستورية الصادر الشهر الماضي بوقف تنفيذ جميع الأحكام المتناقضة في القضية، مؤكداً أنه كان يأمل الحصول على فترة لإدعاء دفاعه قبل أن يفصل رئيس المحكمة في الشق العاجل من دعوى تنازع الأحكام. وناشد علي المحكمة سرعة نظر الدعوى والفصل فيها موضوعياً قبل إنزال العلم



تشهد وزارة الداخلية حالة من الاستنفار بعد بيان تهديد حركة «حسم»



المصري عن الجزيرتين. من جهته، رد المستشار رئيس المحكمة الدستورية، قائلاً إن القرار الذي أصدره يتعلق بالشق العاجل من دعوى التنازع، بناءً على النص القانوني الذي يسمح له بذلك، وإنه استوفى جميع الإجراءات المنصوص عليها في القانون، وإن الشق الموضوعي من دعوى التنازع ما زال قائماً وسينداول في هيئة المفوضين ثم المحكمة في مواعيد القانونية.

ورفض رئيس المحكمة تعرض بعض المحامين لقراره وقف الأحكام المتناقضة، مؤكداً أن التعامل القانوني مع هذا القرار متاح وفق إجراءات

حددها القانون، وأن القضية التي تنظرها المحكمة الآن هي بشأن منازعتي التنفيذ وليست دعوى تنازع الأحكام، في إشارة تؤكد عدم اعتزام المحكمة إصدار حكم سريع في القضية. في هذا الوقت، تشهد وزارة الداخلية المصرية حالة من الاستنفار الأمني غير المسبوق بعد بيان تهديد حركة «حسم» الذي صدر الأسبوع الماضي وتوعد بمزيد من العمليات، في وقت رأت فيه مصادر أمنية رسمية أن هذا البيان «لا يعبر إلا عن تراجع قدرة الحركة على تنفيذ أي عمليات بفضل الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذت وخطط التأمين التي تجري مراجعتها دورياً لسد أي ثغرات أمنية».

وأفادت مصادر أمنية «الأخبار» بأن «حالة استنفار» تصاحب المواقع الحيوية وسط توجه لطلب تمديد وقف الرحلات إلى الأديرة والكنائس خلال الشهر المقبل لانتهاء من مراجعة الخطط الأمنية مع القيادات الأمنية الجديدة. الأخيرة شكّلت ضمن حركة الشرطة التي اعتمدها وزير الداخلية مساء السبت وستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من بداية شهر آب/ أغسطس المقبل.